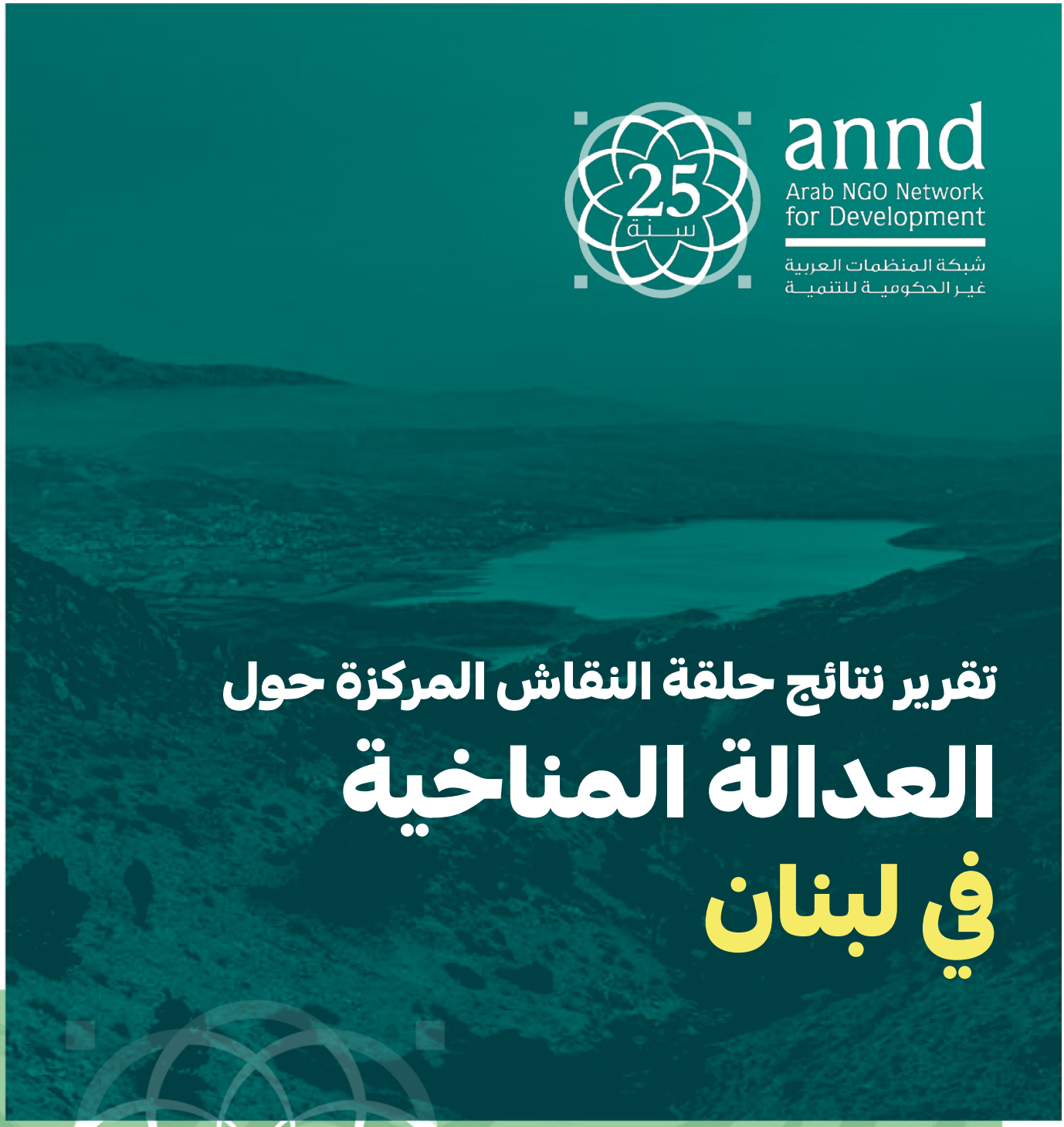
annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

25 سنة



تقرير نتائج حلقة النقاش المركزة حول

العدالة المناخية في لبنان

أكتوبر 2026

مشروع تعزيز عمل المجتمع المدني
في المنطقة العربية نحو تحقيق
العدالة المناخية

تقرير نتائج حلقة النقاش المركزة حول

العدالة المناخية في لبنان

مشروع تعزيز عمل المجتمع المدني
في المنطقة العربية نحو تحقيق
العدالة المناخية

أكتوبر 2026

مقدمة

في إطار المشروع 996-RAS-UDF-23، جمعت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ممثلين وممثلات عن المجتمع المدني، ولا سيما ممثلين عن الشباب والنساء، ونظّمت حلقة نقاش مركّزة هدفت بشكل أساسي إلى:

- جمع ملاحظات معمّقة من ممثلي المجتمع المدني الذين لا يحظون بتمثيل كاف في النقاشات المتعلقة بالسياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي مساحات المناصرة بشأن القضايا المرتبطة بالعدالة المناخية؛
- اتاحة تبادل ميسَّر للمعلومات حول تصوّرات المجتمع المدني، والمؤشرات المحلية لتغيّر المناخ وآثاره، بما في ذلك مجموعات المجتمع المدني التي يشمل عملها (مثل البحث والمشاريع والانخراط المجتمعي وغيرها) فئات تواجه آثاراً مباشرة للظلم المناخي؛
- تحديد الأولويات الرئيسية والاعتبارات الأساسية لتحقيق العدالة المناخية؛
- إطلاق مجتمع ممارسة حول العدالة المناخية يوفّر المساحة لعملية تعلّم تشاركية قائمة على "التفكير المشترك" في قضايا العدالة المناخية على المستوى الوطني، بمشاركة مجموعات الشباب والنساء.

جمعت حلقة النقاش المركّزة 26 مشاركاً ومشاركة في 26 آب/أغسطس 2026 في بيروت، لبنان، واعتمدت صيغة نقاش مفتوح شبه منظّم، استناداً إلى وثيقة توجيهية تضمّنت مجموعة من المحاور والأسئلة الرئيسية (مرفقة)، مع إتاحة المجال أيضاً للمشاركين لطرح قضايا وتجارب أخرى اعتبروها مهمة. ولم يقتصر النقاش على الإجابة المباشرة عن الأسئلة، بل أتاح أيضاً تبادل التجارب والتعليق على مداخلات المشاركين. وقد سمح ذلك ببروز مواضيع ونقاط نقاش لم يتناولها بالضرورة الدليل بشكل صريح. وجرى التعامل مع النقاش باعتباره مساحةً لاستكشاف التصوّرات والتجارب المتنوّعة للمشاركين، وليس باعتباره استبياناً لاستخلاص إجابات محدّدة مسبقاً. لذلك، يركّز التحليل على الأفكار والقضايا المتكرّرة التي برزت خلال النقاش، فضلا عن التجارب والأمثلة التي ساعدت في توضيح مواقف المشاركين ازاء القضايا المطروحة.

مفهوم العدالة المناخية

استُهلّ النقاش بالإقرار بالأزمات المناخية التي تطال المنطقة، بما فيها لبنان، مع التشديد على أن التصدي لآثارها يتطلب أكثر من التكيّف والاستجابات الطارئة. وسلّط النقاش الضوء على ضرورة مواجهة المحرّكات البنيوية لأزمة المناخ، ولا سيما أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، فضلًا عن النماذج السائدة في مجالات النقل والتنمية الحضرية والاستثمار.

وجرى تناول العدالة المناخية من خلال دراسة أوسع للعلاقة بين التنمية والازدهار والاستهلاك والأسواق والاستثمار والثروة واستخدام الموارد الطبيعية. وشدّد النقاش على **أنه لا يمكن**

فهم أزمة المناخ ببساطة باعتبارها إخفاقا في التنمية أو مشكلة تكمن في الازدهار بحد ذاته، بل باعتبارها نتيجة للطرق التي تُعرَّف بها هذه المفاهيم ويُسعى بها إلى تحقيقها. وفي هذا الصدد، عندما تصبح التنمية مرادفةً للنمو الدائم في الاستهلاك، وتفضي المنافسة إلى الاحتكار والسيطرة غير المتكافئة على الموارد، ويؤدي الاستثمار إلى استنزاف الموارد، وتتحوّل الثروة إلى قدرة غير متكافئة على الاستحواذ على الموارد وتوليد النفايات والانبعاثات وتحميل الآخرين كلفة الأضرار البيئية، تصبح قضية المناخ مسألة عدالة. كما سلّط النقاش الضوء على الارتباط الوثيق بين التلوث البيئي والصحة العامة. ففي حالات كثيرة، تكون العوامل التي تسهم في التدهور البيئي هي نفسها العوامل التي تؤثر سلباً على الصحة العامة، مما يجعل من الضروري الربط بين السياسات المناخية والبيئية والصحية بدلًا من معالجتها بشكل منفصل. وأكّد المشاركون أيضاً خلال النقاش **أن العدالة المناخية ليست قضية قائمة بذاتها ولا شأناً يخص دولة بعينها، بل هي مسألة تتعلق بمنظومة إيكولوجية واقتصادية عالمية لا يمكن لأي بلد أن ينجو من تداعياتها بمعزل عن غيره.**

وفي معرض تناولهم للمناخ ليس باعتباره قضية تقنية فحسب، بل باعتباره قضية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بحقوق الناس ورفاههم، شدّد المشاركون على أهمية الخيارات السياساتية وأنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة، وعلاقتها بانعدام العدالة المناخية. وأُشير إلى أن أنماط العيش التقليدية كانت تتّسم في الغالب بقدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، وكفاءة استخدام الموارد، وبحسٍّ أقوى بالكفاية والقناعة، الى جانب مستويات أدنى من الاستهلاك وتطلعات مادية أقل. غير أن **ازدياد الإنتاج، والتصنيع، وتوسّع أنماط الاستهلاك، قد دفعت المجتمعات اليوم تدريجياً نحو مزيد من استهلاك الموارد والطاقة. وقد أوجد ذلك حلقة مفرغة يؤدي فيها ازدياد الاستهلاك إلى ارتفاع الانبعاثات ودرجات الحرارة، مما يزيد بدوره الحاجة إلى التكيّف.** ومع اشتداد آثار تغيّر المناخ، يصبح التكيّف أكثر كلفة، وغالباً ما يتطلب استهلاكاً إضافياً للطاقة، مما يعزّز الطلب على الوقود الأحفوري، ويولّد بالتالي مزيداً من الانبعاثات. وهكذا تجد المجتمعات نفسها عالقة في حلقة من الاستهلاك، والانبعاثات ،وتغيّر المناخ، وتزايد كلفة التكيّف. وفي هذا السياق، بات الوصول إلى تدابير التكيّف وقدراته امتيازاً متاحاً لفئات معيّنة، في حين تعجز شرائح واسعة من المجتمع عن الوصول إلى الموارد والخدمات والبنى التحتية اللازمة للتكيّف. وتكشف الحرب وحركة النزوح انعدام العدالة هذا بشكل أوضح: فالأسر التي تفقد منازلها، أو أراضيها، أو مداخيلها، أو قدرتها على التنقل، أو وصولها إلى الخدمات العامة، تفقد أيضاً الكثير من الشروط الأساسية التي تجعل التكيّف ممكناً. ويطرح ذلك **سؤالًا محورياً من أسئلة العدالة المناخية: من يملك القدرة على التكيّف، ومن يتحمّل الكلفة الأكبر لتغيّر المناخ؟ لذلك، من المهم تحديد المصادر الرئيسية للانبعاثات، ولا سيما في قطاعي الطاقة والنقل، والتساؤل عمّا إذا كانت السياسات الحالية لإنتاج الطاقة والنقل تسهم في تحقيق العدالة المناخية، أم أنها تعمّق أوجه عدم المساواة القائمة.**

الوضع في لبنان والقضايا الرئيسية المثيرة للقلق

بالنسبة إلى لبنان، لا تتمثّل المسألة المحورية للعدالة المناخية، بالضرورة في مساهمة البلد في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، وموقعه مقارنةً بالبلدان الصناعية الأخرى. **فالمسألة الأكثر إلحاحاً هي قدرة البلد على التكيّف مع تغيّر المناخ، والأهم من ذلك، من يمتلك إمكانية الوصول إلى هذه القدرة. وقد تعرّضت القدرة على التكيّف لإضعاف شديد بفعل الآثار المتراكمة للأزمة الاقتصادية والحرب، بما في ذلك تدمير المنازل والأراضي الزراعية والغابات والبنى التحتية وسبل العيش، ولا سيما في جنوب لبنان.** كما يعني النزوح الناجم عن النزاعات، أن العديد من الأسر مضطرة إلى التكيّف في ظل ظروف تتّسم بانعدام اليقين، والإيواء المؤقت، وانقطاع مصادر الدخل، وتراجع إمكانية الحصول على المياه والطاقة، والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات البلدية. وهذه الآثار ليست منفصلة عن انعدام العدالة المناخية، بل إنها تعمّق التوزيع غير المتكافئ للهشاشة، وتحدّ من قدرة المجتمعات المتضررة على التعافي من الصدمات المناخية والبيئية. لذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتوزيع العادل لتكاليف التكيّف، بما يضمن الوصول المنصف إلى الطاقة، والمياه، والتكنولوجيا، والبنى التحتية، والخدمات الأساسية، مع تعزيز مسؤولية الدولة في ضمان هذه الحقوق والخدمات.

وفي هذا السياق، وعند تناول القضايا الرئيسية، أشار المشاركون إلى أن القضايا المتصلة بالمناخ ينبغي أن تتجاوز النقاشات التقنية البحتة، لتصبح وثيقة الصلة بالحياة اليومية للناس، مثل ارتفاع تكاليف الطاقة، والأمن المائي، والمشاكل الصحية وتكاليفها، وتحديات النقل، والوصول إلى الخدمات الأساسية بشكل عام. وكما أشار المشاركون، فإن ذلك يضمن بدوره فهم الناس المباشر لأوجه انعدام العدالة المناخية، ويكفل انخراطهم وتعبئتهم من أجل المناصرة والتغيير.

وفي الوقت نفسه، وعند مناقشة القضايا المتصلة بالعدالة المناخية، أشار المشاركون إلى أهمية اعتماد مقاربة شاملة، لأن تحقيق العدالة المناخية يتطلب تجاوز التركيز الضيّق على الانبعاثات المحتسبة على المستوى الوطني فقط. فمن الضروري مراعاة البصمات البيئية، المرتبطة بأنماط الاستهلاك وأساليب العيش. وعليه، لا ينبغي استخدام حقيقة ان حصة بلدٍ ما من الانبعاثات العالمية صغيرة نسبياً ذريعةً لإنكار أهمية المسؤولية المناخية. ويتعيّن على مقاربة العدالة المناخية أن تأخذ في الاعتبار كلًا من المسؤوليات الوطنية المتباينة والبصمات البيئية غير المتكافئة للأفراد والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الاقتصادية. ويساعد ذلك أيضاً على نقل النقاش من التمييز المبسّط بين البلدان «المرتفعة الانبعاثات» والبلدان «المنخفضة الانبعاثات» نحو دراسة أوسع لمسائل من قبيل: من يستهلك الموارد، ومن يستفيد من هذا الاستهلاك، ومن يتحمّل تكاليفه البيئية، ومن يملك السلطة والموارد اللازمة للتكيّف. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يعني التركيز على البصمات البيئية الفردية تحميل الأفراد وحدهم مسؤولية تغيّر المناخ. فالخيارات الفردية تتشكّل إلى حد كبير بفعل البنية الاقتصادية، وسياسات الطاقة والنقل، ومدى توفّر البدائل، وجودة الخدمات العامة. لذلك، تتطلب معالجة البصمات البيئية إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك الفردية، وإجراء إصلاحات في السياسات والنظم التي تشكّل هذه الأنماط وتحدّد الخيارات المتاحة أمام الناس.

مع مراعاة مختلف الجوانب، طرح المشاركون النقاط التالية:

- **باتت كلفة التكيّف مع الأزمات المناخية والبيئية تقع بشكل متزايد على عاتق الأسر، ولا سيما في ظلّ تراجع دور الدولة أو غيابه في بعض المناطق.** وقد تفاقم هذا العبء بفعل الحرب التي ألحقت أضراراً بالمنازل، والأصول الزراعية، والبنى التحتية العامة، والاقتصادات المحلية، مما ترك الأسر المتضررة تتحمّل تكاليف التعافي وتكاليف التكيّف في آنٍ معاً. فالأسرة التي تشتري نظاماً للطاقة الشمسية، أو تؤمّن المياه بوسائل خاصة، أو تستثمر في حلول التبريد والتدفئة، تدفع بشكل مباشر ثمن الاستجابة لأزمات يُفترض، من حيث المبدأ، أن تُعالَج من خلال السياسات العامة وتوفير الخدمات الأساسية.

- **لا توجد سياسة مناخية شاملة في لبنان، مما يستدعي العمل من خلال السياسات القطاعية، مع فهم الروابط القائمة بين مختلف القطاعات.** والسؤالان الرئيسيان هما: ما الذي ينقص، ومن المسؤول؟ ففي قطاع المياه مثلًا، تتمّ معالجة تغيّر المناخ أساساً من خلال زيادة القدرة على تخزين المياه، بدلًا من اعتماد مقاربة أشمل قائمة على الاستدامة والإدارة الطويلة الأمد للمياه. كما ينبغي لمنظور العدالة المناخية أن يطرح مسالة كيفية مواءمة الاستجابة الطارئة وإعادة الإعمار والتعافي بعد النزاع مع التكيّف المناخي الطويل الأمد، بدلًا من إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة نفسها والفجوات القائمة في البنى التحتية.

- **لا تزال حلول المحافظة على الطبيعة والمحميات محدودة.** كما أثار النقاش مخاوف بشأن الطريقة التي تُصنَّف بها المناطق كمحميات، إذ إن هذه التصنيفات ليست منصفة دائماً، وقد تتأثر باعتبارات سياسية، بما في ذلك التدخلات السياسية التي تسمح للمقالع والكسارات بالعمل. ويبرز ذلك الحاجة إلى فهم أفضل للترابط بين القطاعات، وللمصالح السياسية والاقتصادية التي تشكّل السياسات البيئية. ولا ينبغي بالضرورة اعتبار المحميات هي الحل، ولا سيما عندما تؤدي نماذج المحافظة على الطبيعة إلى اقصاء الناس من بيئتهم وسبل عيشهم. وفي لبنان، ثمة مخاوف أيضاً من أن بعض المحميات تروّج لها شركات المياه كوسيلة لحماية مصادر المياه المعدنية. كما تثير تجربة المحميات خلال فترات الحرب، تساؤلات حول فعالية هذا النموذج وقدرته على الصمود. فالحرائق الناجمة عن الحرب، وتلوّث الغابات والأراضي الزراعية ومناطق التنوع البيولوجي، وتدميرها في جنوب لبنان، تُظهر أن المحافظة على الطبيعة لا يمكن فصلها عن مسائل الحماية والمساءلة والحقوق في الأرض، وقدرة المجتمعات المحلية على العودة إلى بيئاتها وإعادة تأهيلها. وعلى نطاق اوسع، ثمة حاجة إلى استراتيجية بيئية شاملة أو استراتيجية للتنمية المستدامة، بدلًا من الاعتماد على تدابير محافظة معزولة.

- وتطرّق النقاش أيضاً إلى **حركة تخفيض النمو** (Degrowth)، التي تدعو إلى الحدّ من الإنتاج الضار أو غير الضروري، مع تعزيز أشكال الإنتاج المفيدة اجتماعياً وبيئياً. ويتطلب هذا المنظور أيضاً مساءلة دور الإعلانات وغيرها من الآليات التي تشجّع على زيادة

الاستهلاك. وقد أثارت النقاشات حول البصمة البيئية للأفراد مسألة **ضرائب الكربون**. فضرائب الكربون وضرائب النفايات يمكن أن تسهم في تغيير السلوكيات الاستهلاكية والإنتاجية، لكن ينبغي تصميمها بشكل عادل ومتناسب مع مستويات الإنتاج والاستهلاك. ويمكن لهذه الضرائب أن تصبح أداةً لتشجيع تغيير السلوك، مع دعم الأهداف البيئية الأوسع في الوقت نفسه.

- **ويتجلّى الظلم المناخي بشكل خاص في عدم تكافؤ قدرة الأسر على الوصول إلى الطاقة الشمسية.** فقبل الأزمة المالية، كانت آليات الدفع بالتقسيط تتيح للعائلات، ولا سيما أسر الطبقة الوسطى، الاستثمار تدريجياً في أنظمة الطاقة الشمسية. وفي أعقاب الأزمة المالية، تراجعت إمكانية الحصول على الدفع بالتقسيط والتمويل، مما جعل الوصول إلى الطاقة الشمسية مرهوناً بشكل متزايد بالقدرة المالية للأسر. وبالتالي، أصبح التكيّف مع أزمة الطاقة امتيازاً غير متاح للجميع بالتساوي.

- **وتوجد أوجه مماثلة من عدم المساواة في الوصول إلى المياه**، إذ ثمة فروقات كبيرة بين المناطق والفئات الاجتماعية في قدرتها على تأمين المياه والحصول على خدمات موثوقة. وبالتالي، فإن آثار الأزمات المناخية والبيئية لا تتوزّع بالتساوي، وتتفاوت قدرات الناس والمجتمعات على التكيّف تفاوتاً كبيراً.

- تناول النقاش **سياسات النقل وتضارب المصالح الذي يؤثر فيها، والأرباح المحقَّقة على حساب الحقوق.** فسياسات النقل يضعها وزراء ومستشارون قد تتعارض مصالحهم أحياناً مع مصالح شركات النقل والشركات الدولية. لذلك، ينبغي طرح تساؤلات حول الجهات التي تشكل سياسات النقل والمصالحِ التي تنعكس فيها. وطُرح مثال مفاده أن العديد من الحافلات التي تصل إلى لبنان هي في الواقع حافلات أوروبية مستغنى عنها أو متقادمة، مما يثير تساؤلات أوسع حول جودة النقل العام، والعدالة البيئية، ونقل الأعباء البيئية من البلدان الأكثر ثراءً إلى بلدان مثل لبنان.

- **وفي حين جرى تناول غياب السياسات المناخية والحاجة إلى تحديد مسؤوليات جميع الجهات الفاعلة ومساءلتها، سُلّط الضوء أيضاً على نقص المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالقضايا البيئية.** فعلى سبيل المثال، ثمة نقص أيضاً في السياسات والإحصاءات الموثوقة المتعلقة بالحرائق، مما يجعل من الصعب فهم أسبابها وآثارها بصورة دقيقة. وتزداد خطورة هذه الفجوة في سياق الأضرار البيئية المرتبطة بالحرب، حيث يُشكل الرصد المستقل للحرائق والتلوث والأضرار التي لحقت بالغابات والأراضي الزراعية، والآثار المترتّبة على سبل العيش، أمراً أساسياً للتعافي والمساءلة والتخطيط المناخي في المستقبل.

دور المجتمع المدني

أشار المشاركون إلى أهمية ربط النقاشات المحلية بالمفاوضات المناخية الدولية. فينبغي الربط بين الواقع على الأرض والنقاشات الرفيعة المستوى حول قضايا المناخ، بدلًا من أن تجري نقاشات مجرّدة في اجتماعات مغلقة، بينما يواجه الناس على الأرض العواقب السلبية للسياسات المنفّذة. وفي لبنان، يعني ذلك أيضاً نقل تجارب المجتمعات المتأثرة بالحرب والنازحة إلى نقاشات العدالة المناخية، إذ تعاني هذه المجتمعات من اوجه هشاشة مناخية وبيئية واقتصادية وأمنية في آنٍ معاً. ويطرح ذلك سؤالًا حول كيفية تعزيز تأثير المجتمع المدني على المستوى الدولي. غير أنه، إلى جانب المجتمع المدني، جرى تحديد عدد من الجهات الفاعلة التي تؤدّي دورا مهما، بما في ذلك الدولة ومؤسساتها، والشركات وأصحاب المقالع والكسارات، والمؤسسات، والبلديات، ووسائل الإعلام، والجهات المانحة. ولا بد من توضيح أدوار كل منها ومسؤولياتها. **وأشار المشاركون إلى ضرورة تحديد دور كل منها ورصده بوصفها جهات خاضعة للمساءلة في معالجة القضايا المناخية في لبنان.**

وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، فقد شدّد المشاركون على أهمية اعتماد منظور قائم على الأدلة ومقاربة شاملة للجميع وتشاركية. **وينبغي للمجتمع المدني أن يسهم في إيجاد مساحات للحوار بين مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها المجتمعات المهمّشة، وقطاع الأعمال، والمؤسسات العامة والجهات الدولية. ويتمثّل دوره أيضاً في ضمان إيصال أصوات الفئات الأكثر تضرراً أو المستبعدة تقليدياً من عملية صنع القرار.**

وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى وجود عدد من المشاريع التي تركّز على المناخ، أشار المشاركون إلى ضرورة تجاوز المشاريع المتفرّقة، والانتقال نحو حوكمة مناخية وبيئية أكثر اتساقاً وتكاملًا وخضوعاً للمساءلة في لبنان. وجرى بحث تجربة حركة الخضر الدولية باعتبارها مثالا على ذلك، إذ نشأت في البداية حول المخاوف من الطاقة النووية ومخاطر الكوارث النووية، ثم تطوّرت إلى حركات أوسع، وصولًا إلى أحزاب سياسية حظيت بتمثيل انتخابي. وقد اختُصرت مقاربتها بشعار «فكّر عالمياً، واعمل محلياً». وفي السياق اللبناني، ثمة حاجة إلى العمل بصورة متزامنة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وإضافةً إلى ذلك، **يتمثّل أحد الأدوار المهمة للمجتمع المدني في ما يتعلق بالخطط المناخية والبيئية المنفّذة في لبنان في ضمان المساءلة.** ويرتبط ذلك بشكل خاص بحوكمة المشاريع المناخية، نظراً إلى وجود تضارب في المصالح، وعدم وضوح في المسؤوليات، وقصور في المساءلة. كما تبرز الحاجة إلى التساؤل عمّا إذا كانت الأولويات محدّدة بوضوح، وما إذا كان واضحا بصورة دقيقة ما هي القضايا التي يتعين معالجتها. وبالتالي، لا يقتصر التحدي على التنفيذ، بل يشمل أيضاً كيفية تحسين الحوكمة وبناء تعاون أقوى ومساءلة أمتن بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة. وفي سياقات ما بعد النزاع والمناطق المتضررة من الحرب، يتطلب ذلك أيضاً ضمان أن تكون عمليات إعادة الإعمار، والتعويض ،وإعادة التأهيل البيئي، وتمويل التكيّف شفافة وقائمة على الحقوق، ومستجيبة لأولويات المجتمعات المتضررة.

ومن المسائل الرئيسية الأخرى التي طُرحت في ما يتعلق بتعزيز المساءلة، سواء بالنسبة إلى دور المجتمع المدني أو إلى لبنان عموما، محدوديةُ التمويل وصعوبةُ الوصول إلى المعلومات. وثمة حاجة واضحة إلى تحديد الجهة المسؤولة عن كل مهمة. وفي الوقت نفسه، قد يعني اعتماد لبنان على التمويل الدولي وعلى أجندات موجَّهة من الخارج، أن الأولويات لا تعكس دائماً الاحتياجات المحلية. ويزيد تداخل المهام وتنازع الصلاحيات من تعقيد عملية التنفيذ. ويشكّل غياب وزارة للتخطيط أو مؤسسة مماثلة قادرة على تنسيق الأدوار المختلفة فجوةً مؤسسية مهمة. وغالباً ما لا تتعاون الوزارات في ما بينها بسبب اعتبارات سياسية، في حين قد تجعل الانقسامات السياسية من الصعب جمع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الخاتمة

استناداً إلى مداخلات المشاركين والقضايا الرئيسية التي جرى تناولها في النقاش، يمكن إيراد مجموعة أولية من التوصيات على النحو التالي:

1. ثمة حاجة إلى إطار متّسق ومتكامل للسياسات المناخية والبيئية في لبنان، يتجاوز التدخلات القصيرة الأمد المتفرّقة والقطاعية والقائمة على المشاريع في معالجة قضايا المناخ. وينبغي أن يشمل هذا الإطار قطاعات الطاقة والمياه والنقل والصحة وحماية البيئة والتكيّف المناخي معاً، مع تحديد مسؤوليات واضحة وإنشاء آليات للمساءلة لجميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. كما ينبغي أن يدمج التعافي من النزاع والاستجابة للنزوح وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل البيئي في تخطيط التكيّف المناخي، ولا سيما في المناطق المتضررة من الحرب.

2. لا ينبغي أن تكون نقاشات العدالة المناخية نقاشات تقنية، بل ينبغي أن تتمحور حول العدالة، فتضع المساواة في الوصول إلى جميع الخدمات والقدرة على تحمّل كلفتها وتوفّرها في صميم الاهتمام، وفق مقاربة قائمة على الحقوق. وبناءً على ذلك، ينبغي للسياسات العامة أن تعالج التحميل المتزايد لتكاليف التكيّف على الأسر، وأن تضمن ألا يكون الوصول إلى حلول مثل الطاقة المتجددة والمياه الموثوقة مرهوناً في المقام الأول بالدخل أو القدرة الشرائية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأسر والمجتمعات التي تراجعت قدرتها على التكيّف بفعل النزوح، أو فقدان المسكن أو الأرض أو سبل العيش، أو الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية المحلية.

3. تكتسي المساءلة والشفافية والحوكمة المناخية القائمة على الأدلة أهمية بالغة، ويمكن ضمانها من خلال إنشاء آليات تشاركية وشاملة للجميع تُشرك جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها المجتمع المدني. وينبغي إعداد خريطة واضحة لأدوار ومسؤوليات مؤسسات الدولة، والبلديات، والشركات، والجهات المانحة والجهات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتمالات تضارب المصالح، ولتأثير المصالح السياسية والاقتصادية على الحوكمة البيئية.

4. ينبغي أن تتجاوز مشاركة المجتمع المدني حدود التشاور والتوعية وتنفيذ المشاريع، لتشمل الرصد المستقل، وتوليد الأدلة، والمناصرة، والمساءلة. وينبغي بذل جهود خاصة لإيجاد مساحات مستدامة لمشاركة الشباب والنساء والمجتمعات المهمّشة والفئات المتضررة بشكل مباشر بالظلم المناخي والبيئي. كما ينبغي أن تسترشد السياسات الوطنية والعمليات المناخية الإقليمية والدولية بتجارب هذه الفئات ومعارفها.

5. ينبغي للمجتمع المدني اللبناني أن يعزّز الربط بين الواقع والأدلة المستمدة من المجتمعات المحلية من جهة، والنقاشات الوطنية والإقليمية والمفاوضات المناخية الدولية من جهة أخرى. ومن شأن اعتماد مقاربة «فكّر عالمياً، واعمل محلياً» أن يسهم في تعزيز الاتساق بين العمل المجتمعي والمناصرة الوطنية والجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية.



annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

www.annd.org